واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنوعها حالة الجزائر

The reality of the contribution of Small and Medium Enterprises in Promoting Exports The Case of Algeria

د. علوني عمار / جامعة فرحات عباس سطيف / البريد الالكتروني: allouni_am@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/04/25 تاريخ القبول: 2021/06/26 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

يهدف هذا المقال تبيان مدى أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية قطاع الصادرات من خلال تجارب بعض الدول الرائدة في ذلك حيث أصبح لديها قطاع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمى المؤسسات المصدرة تحظى بدعم الحكومات وتؤطرها العديد من الهيئات المتخصصة كما يهدف المقال إلى مدى قدرة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ترقية صادراته ومدى مرافقته وتشجيعه على ذلك خاصة وأن الدولة تسعى إلى تنويع الصادرات في ظل الانهيار الذي تعرفه الصادرات من المحروقات من حين لأخر ومدى تأثيرها على مداخيل الدولة لكن هذا المجال تعترضه الكثير من المشكلات تتطلب تبني إستراتيجية واضحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنوع الصادرات، إستراتيجية التصدير في الجزائر.

تصنيف JEL: *F2 – F16 – L26*

Abstract:

This article aims to show the extent of the importance of the SME sector in promoting exports through the experiences of some of the pioneering countries in this field. They now have a sector of SMEs, called SMEs, which enjoy the support of governments and have many specialized agencies. There are many problems in this area that require a clear strategy to support SMEs and to improve their competitiveness in international markets.

Keywords: Exports, SMEs, international competitiveness,Algeria's export tragy

Jel Classification Codes : *F2 – F16 – L26*

[1] المؤلف المرسل: علوني عمار ، الإيميل: allouni_am@yahoo.fr

1- تمهيد :

تؤدي اليوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أصبح موضوع المؤسسات ص وم من الموضوعات التي تلقى اهتماما بالغاً لدى الدول والمنظمات الدولية فضلاً عن اهتمام الاقتصاديين بها ولعل السبب في ذلك راجع إلى ما تقدمه هذه المؤسسات لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لقد انعكس اهتمام مختلف دول العالم بقطاع المؤسسات ص وم في وضع برامج خاصة وهيئات دعم لأجل تنميته وتطويره بالإضافة إلى العمل على القضاء أو التخفيف من كل العقبات التي تعترضه، لقد أصبح قطاع المؤسسات ص وم يمثل الرهان الأساسي لجميع الدول في معالجة البطالة، استغلال الموارد المحلية، خلق الثروة وتنمية المجتمعات المحلية، تنمية الصادرات حيث أوجدت النظرية الاقتصادية العلاقة القوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث تشير إلى أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للقدرات الإنتاجية في قطاع الصادرات، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بالكفاءة ، وعليه تصبح الصادرات بمثابة آلة النمو التي تحرك كافة القطاعات الاقتصادية كما تمثل وسيلة لتوسعة سوق الصادرات وتنوعها وهنا ومن خلال المعطيات المتوفرة فان المؤسسات ص وم تلعب دورا فعالا في تنوع الصادرات وترقيتها لما لهذه المؤسسات من خصوصيات، إن تجارب العديد من دول العالم أثبتت مدى قدرة المؤسسات ص وم على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنها القدرة التصديرية ;جعل منها الاتحاد الأوروبي المحرك الرئيسي لتنمية التبادل التجاري52 % من المؤسسات ص وم تنشط في التجارة البينية والدولية كما وصل عدد المؤسسات ص وم المصدرة بفرنسا (2019) ما يقارب 130000 مؤسسة وفي ألمانيا 98%من المؤسسات المصدرة مؤسسات ص وم و 200000 في إيطاليا و400000 في ألمانيا (2015).

1.1- إشكالية البحث : إن اعتماد الجزائر على البترول كمورد وحيد للتصدير وعدم تحضير بدائل تستطيع ضمان تجارة خارجية متوازنة جعلت الاقتصاد الجزائري يواجه أزمة اقتصادية واجتماعية حادة ومنذ نهاية الثمانينات وذلك نتيجة انخفاض الإيرادات من المحروقات وما كان لها من أثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وفي إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي أصبحت المؤسسات ص وم تشكل قطاعا محوريا في الاقتصاد الجزائري، مما تطلب ترقية ودعم هذه المؤسسات والرفع من قدرتها التنافسية لمواجهة تحديات المنافسة العالمية وتنويع الصادرات للخروج من أحادية التصدير الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات ولعقود بأكثر من 98% من إجمالي الصادرات، مما جعل الاقتصاد الوطني اقتصادا ريعيا يخضع لتقلبات أسعار النفط ، إن أكبر معركة ستخوضها الجزائر في الخمس سنوات القادمة 2020-2024 هي الرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات وتنويعها فمن غير المعقول أن تكون الصادرات خارج المحروقات لدولة مثل الجزائر بكل إمكانياتها البشرية والمادية متدنية لا تكاد تذكر، ومما سبق يمكن طرح إشكالية البحث في الأتي: **إلى أي مدى يساهم قطاع المؤسسات ص وم في ترقية الصادرات وما هو دور هذا القطاع في تنويع الصادرات بالجزائر؟** إن الإجابة على هذا السؤال الرئيسي يقودنا بالضرورة إلى الإجابة على أسئلة فرعية أخرى مكملة وهي:

- ما هي دوافع الاهتمام بقطاع المؤسسات ص وم؟
- ما هو الدور الذي يؤديه قطاع المؤسسات ص وم في صادرات بعض دول العالم؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه هذا القطاع في ترقية الصادرات في الجزائر ؟

ما هي النتائج التي حققها قطاع المؤسسات ص وم في مجال التصدير وما هي المشكلات التي تعترض ذلك؟

2.1 - فرضيات البحث : تختبر الدراسة مجموعة من الفروض وهي:

- تؤدي المؤسسات ص وم دورا إيجابيا في ترقية الصادرات
- تحظي المؤسسات ص وم المصدرة بأهمية خاصة في جل دول العالم.
- تعاني المؤسسات ص وم المصدرة في الجزائر من العديد من المشكلات التي تعيق نموها وتطورها.

3.1. - أهداف البحث : تتمثل أهداف هذا البحث في إبراز واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات حيث لم يحظى الموضوع و إلى عهد قريب بدراسات خاصة نظرا لاهتمام الباحثين بجانب التجارة الدولية والتركيز على صادرات المؤسسات الكبرى ، كما تبرز الدراسة أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التصدير بالاعتماد على القدرات الذاتية واستغلال الموارد المحلية المتاحة

4.1 - أهمية البحث : تتمثل أهمية هذا البحث في معرفة مدى قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في القدرة التصديرية للبلد ودورها في تنويع صادراته كما تكمن أهمية البحث في الاطلاع على ما وصلت إليه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في صادرات الكثير من دول العالم.

5.1 - الدراسات السابقة:

- Abdellah Redouane, 2017, L'exportation dans les PME algériennes : quelques réalités, illustration à partir de la région de Bejaia , Marché et organisations 2017/1 (n° 28

طرحت هذه الدراسة كإشكالية واقع صادرات المؤسسات ص وم في الجزائر وخلصت إلى أن هذه الأخيرة إلى أن المؤسسات ص وم في الجزائر تحتاج لدعم أكثر من أجل الدخول إلى الأسواق الدولية

- Rahmani Yamina,2017, Les déterminants des PME exportatrices Algériennes : le cas des PME de la wilaya d'Oran مجلة الباحث الاقتصادي العدد 4 2017.

- Douar Brahim, 2016, Essai d'analyse du processus d'internationalisation des PMEalgeriennes : un defi pour les competences du dirigeant, these de doctorat, fac eco , univ de tiziouzou

سعت هذين الدراستين إلى الإجابة على سؤال رئيسي وهو ما مدى قدرة الحكومة من خلال المرافقة والدعم أن تجعل من قطاع المؤسسات ص وم قطاعا مصدرا يخرج الجزائر من بلد المصدر الوحيد للتصدير ألا وهو المحروقات وهذا يتطلب تأهيل القطاع وتبني استراتيجية مستقبلية لدعم التصدير خارج المحروقات.

- بن طيرش عطاءالله، 2017 ، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات ص وم الجزائرية، رسالة دكتوراه العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ،2017 ، طرحت هذه الدراسة كإشكالية مدى توافق صادرات المؤسسات ص وم مع المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري في الأسواق الخارجية وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الأهداف لم تتحقق لحد الآن نظرا لضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية على الرغم من برامج التأهيل التي تبنتها الحكومات المتعاقبة لسنين طويلة وللإجابة على الإشكالية ندرج المحاور الآتية:

1- تمهيد
2- الإطار النظري للمؤسسات ص وم وأهميتها
3- أهمية الصادرات وتنوعها
4- نظرة على صادرات المؤسسات ص وم ، تجارب دولية
5- المؤسسات ص وم واقعها وأهميتها في الجزائر

6- هيكل التجارة الخارجية في الجزائر
7- صادرات المؤسسات ص وم في الجزائر
8- آليات دعم صادرات المؤسسات ص وم
9- النتائج

2- الإطار النظري للمؤسسات ص وم وأهميتها: يتناول هذا المحور بعض الجوانب النظرية المرتبطة بالمؤسسات ص وم ، خصائصها وأهميتها في الأتي:

1.2- خصائص المؤسسات ص وم: إن زيادة الاعتماد على المؤسسات ص و م نظرا لأنها تمثل أهم القطاعات الاقتصادية التي يمكنها أن تحقق أهداف المجتمعات فرض الاهتمام بتعريفها وخصائصها، ويختلف ذلك من بلد لآخر وفقا للزاوية التي ينظر منها إلى هذه المؤسسات، لقد تباينت الآراء حول وضع تعريف محدد يميز المؤسسات ص و م عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، والصعوبة في ذلك ترجع إلى اختلاف أوضاع كل بلد من حيث مستوى النشاط الاقتصادي ، النظام المتبع والمشكلات التي تواجهه، التكنولوجيا المستخدمة، المحيط الاقتصادي والاجتماعي السائد و نوع الملكية... الخ، فقد تكون المؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية كبيرة في بلد آخر، ولقد استخدم كلا من "R. Morse وEugène" (علي قائد،1991 ص 3) عام 1965 مصطلح المؤسسات ص و م أو المؤسسة الصغيرة ويعني بها الصناعات التي تتم داخل منشأة صغيرة نسبيا أقل من 100 عامل، كما لاحظ بعض المهتمين بالموضوع بأن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة هي مجموعة مشروعات تقوم بالإنتاج على نطاق صغير وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عددا محدودا من العمال، للمؤسسات ص و م خصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومنها (صفوت عوض الله 1993 ص 24) أن المؤسسات ص و م تحتاج إلى رأس مال قليل نسبيا لإقامتها، بإدارتها من طرف مالكها الذي يقوم بجميع الوظائف الإدارية المختلفة، صعوبة الحصول على التمويل تعد هذه الخاصية من الخاصيات المهمة للمؤسسات ص و م، استخدام أساليب إنتاج مكثفة للعمل أي أن هذه المؤسسات تعتمد على عنصر العمل في نشاطها الإنتاجي أو الخدمي، فهي تعتمد على العنصر البشري في إجراء العمليات الإنتاجية التكميلية أو الثانوية بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة، إن المؤسسات ص و م تتميز بالانتشار ولا تحتاج إلى بيئة خاصة لقيامها فيتوسع نشاطها ليشمل المدن الصغيرة وحتى القرى وبالتالي تساهم في حل العديد من المشكلات ومنها استقرار السكان، التحكم في الهجرة الداخلية ، تنمية الأقاليم ، استغلال الموارد المتاحة.....الخ.

2.2- أهمية المؤسسات ص وم: لقد أدركت دول العالم والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية أهمية قطاع المؤسسات ص وم في محاربة البطالة والفقر واستغلال الموارد المحلية ، فقد أشارت الكثير من الدراسات وخاصة الدراسة التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE 2019) حول العلاقة بين المؤسسة ص وم والتنمية إلى أن تدعيم هذا النوع من المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية ذاتية تعتمد على استغلال الموارد والطاقات المحلية، إن قدرة المؤسسات ص وم على الانتشار واستقطاب المدخرات الصغيرة وقدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة واعتبارها ميدانا لتحرير المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي وإدراك الحكومات لدورها وأهميتها ودورها الأساسي في إحداث نشاط اقتصادي واجتماعي يسمح بمعالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية (أحمد مندور 1997 ص 84)، جعلها تستفيد من دعم ورعاية خاصة أثمرت نتائج اقتصادية هامة، وبالتالي ساهمت في نقل الكثير من الدول كانت إلى عهد قريب تعرف بدول البطالة والفقر إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا و منها دول جنوب شرق آسيا، كما جعلت منها العديد من المنظمات الدولية رهانها للألفية القادمة، لقد أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل الرهان الأساسي لجميع الدول في معالجة البطالة، تنمية الصادرات، استغلال الموارد المحلية، خلق الثروة وتنمية المجتمعات المحلية، كما تزايد نمو هذا القطاع حيث تجاوز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول مثل دول الاتحاد الأوربي 24 مليون مؤسسة وفي

الولايات المتحدة الأمريكية تجاوز عددها 20 مليون، تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال في خلق فرص العمل وصلت إلى 60% من مجمل الوظائف المستحدثة، كما تساهم بحوالي 57% من الاختراعات والابتكارات في الدول المتقدمة و تشكل 40% من صادراتها، بالإضافة إلى أن حصة المؤسسات ص وم في الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت 50% في معظم دول العالم (eurostat/fr)، وتتمثل الأهمية الاقتصادية للمؤسسات ص و م في الآتي (أيمن عمر ، 2007 ص 40) :

- توفير فرص العمالة ومساهمتها الفعالة في الحد من مشكلة البطالة،
- تساهم في الرفع من معدلات الإنتاج وبالتالي تلبية حاجات الاقتصاد المختلفة،
- تعتبر نواة للمشروعات الكبيرة وتتميز بالمرونة في الإنتاج لا تتأثر كثيرا بالتقلبات الاقتصادية،
- تحقق التنمية لإقليمية المتوازنة نظرا لقدرتها على الانتشار،
- قدرتها على المساهمة في الصادرات نظرا لتنوع منتجاتها وخدماتها،
- لها القدرة على استغلال الموارد المعطلة المتاحة

جدول (1): نصيب المؤسسات ص و م في مجمل المؤسسات والعمالة و الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العالم (%).

الدولة	نصيب المؤسسات ص و م في عدد المنشآت	نصيب المؤسسات ص و م في العمالة	نصيب المؤسسات ص و م في الناتج المحلي الإجمالي
إيطاليا	97	49,01	40,5
اليابان	95	79	57,03
ألمانيا	99	66	34,9
فرنسا	98	65	61,83
الولايات المتحدة	98	60	48,0

المصدر: د. شفيق الأشقر، المؤتمر العربي للمقاولة ، القاهرة، 12، 15 سبتمبر2010، ص:6

3 - أهمية الصادرات وتنوعها: تلعب الصادرات دورًا أساسيًا في اقتصاد كل دولة سواء كانت دولة متطورة أو ناشئة أو نامية أو أقل نموًا كما إنه تقيس صحة الاقتصاد من حيث قدرته الإنتاجية وقدرته التنافسية يمكن تبيان ذلك في الأتي:

1.3- أهمية الصادرات: إن النظرية الاقتصادية التقليدية كانت أولى النظريات التي أشارت إلى وجود علاقة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث أشارت إلى أن التوسع في الصادرات يعزز مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى القدرات الإنتاجية في قطاع الصادرات وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية(عابد العبدلي، 2005 ص 8) ويعتقد أن الصادرات أفضل وسيلة للنمو على المدى البعيد طالما أنها تؤدي إلى زيادة مستوى المدخرات والرفع من المستوى التكنولوجي ومعدلات أفضل في الأسواق المالية العالمية (سليمان دحو 2016 ص 26) ، إن تشجيع الصادرات يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي من خلال الرفع من مستويات المعيشة في مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، إن العديد من الباحثين يرون أن التوسع في قطاع التصدير هو عامل رئيسي يغذي النمو الاقتصادي حيث يؤدي التوسع في قطاع التصدير إلى زيادة الطلب على منتجات البلد المعني مما يؤدي إلى زيادة المنتج الحقيقي كما يمكن أن يؤدي هذا التوسع إلى النمو اقتصادي من خلال فكرة أن التباين في الإنتاجية الناتج عن التخصص في إنتاج السلع يعزى إلى زيادة الصادرات من خلال تحسين المؤهلات والمهارات وإعادة تخصيص الموارد من القطاعات الأقل أداءً إلى القطاعات ذات الأداء الأفضل وإلى زيادة الإنتاج (Felix N'Zue 2004,P5) بالإضافة إلى أن التوسع في قطاع التصدير يوفر الوصول إلى تقنيات جديدة وكذلك إدارة جديدة ضرورية للنمو الاقتصادي في عالم تسوده المنافسة الشديدة، في الواقع الصادرات تساهم في النمو الاقتصادي من خلال السماح بالتخصص في الإنتاج

وإعادة تخصيص الموارد حيث أصبحت الزيادة في الإنتاجية ممكنة بفضل الوصول إلى التقنيات الجديدة وتقنيات الإدارة الجديدة (Felix N'Zue 2004,P5) وتحسين الرفاهية الاقتصادية ويعتقد بعض الباحثين أن النمو الاقتصادي هو الذي يخلق إطارًا مناسبًا لتوسيع الصادرات في بلد ما وليس العكس مثل ما جاء عند كالدور وكروغمان حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحسين المواهب والمهارات والتقنيات مما يساهم في توسيع الصادرات، يُنظر إلى صادرات السلع والخدمات على أنها محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب قدرتها على التأثير في النمو الاقتصادي والحد من الفقر وهي الإستراتيجية التي تبنتها العديد من البلدان في التنمية مثل النجاحات التي حققتها دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، تشكل الصادرات منفذًا للسلع والخدمات المحلية ومصدرًا لتدفقات العملات الأجنبية والعائدات لتمويل الاقتصاديات الوطنية وبالتالي فإن انخفاض الصادرات يمكن أن يؤدي إلى زيادة البطالة والفقر وانخفاض الإيرادات العامة والحد من القدرة على استيراد السلع الرأسمالية مثل المدخلات اللازمة لنشاط الإنتاج مما قد يعيق الإنتاج والنمو الاقتصادي (Palakiyem Kpemoua, 2016, P 10).

2.3- الأهمية الاقتصادية لتنويع الصادرات: إن توسيع قاعدة الصادرات من خلال تنويع محفظة التجارة الخارجية يساعد في استقرار عائدات الصادرات وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل بالإضافة إلى ذلك يعتقد الكثير من الباحثين أنه لكي تصبح البلدان الفقيرة أكثر نموا يجب أن تغير من تركيبة صادراتها (Palakiyem Kpemoua, 2016 p 7) وهنا تؤكد منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة أنه بسبب الافتقار إلى تنويع الصادرات في البلدان النامية فقد أثر هذا الانخفاض والتقلبات في حصيلة الصادرات مما أثر كذلك سلباً على الدخل والاستثمار والتجارة والتوظيف وبالتالي يؤثر على مجمل التنمية بهذه البلدان (Palakiyem Kpemoua, 2016 p 9) ، لقد أشار الاقتصادي J.E Stiglitz في 1977 إلى أن تنويع الصادرات يسمح للبلد بإنتاج سلع متنوعة من المدخلات المستوردة في حين أنه من المؤكد أن هناك علاقة سببية بين تنويع الصادرات ودخل الفرد يمكن بالتالي القول بأن الدرجة العالية من تنويع الصادرات تزيد بالتأكيد من نمو الاقتصاد (Raja Sannassee et autres , 2004, p12) ، أثبتت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية أن التنويع في الصادرات يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو ويؤكد ذلك وعلى سبيل المثال النموذج الذي قدمه رومار1990 Romer P.حيث بين ذلك من خلال التاثير المتنوع في توفير وتنويع المدخلات في الاقتصاد والتي يمكن أن تسهم في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري كما وضح أن التنويع يمكن أن يساهم أيضًا في النمو من خلال زيادة عدد القطاعات النشطة وتنوعها وبالتالي فرص العمل وتنويع الفرص الاستثمارية (Eric, Kouassi Dèdjé, 2020 p10) كما قام Greenaway بتحليل تأثير ديناميكيات نمو الصادرات على النمو بطريقتين الأولى فحص العلاقة بين نمو الصادرات بطريقة ديناميكية والثانية دور تركيبة الصادرات في تحديد أداء النمو باستخدام البيانات التي تم تجميعها من 69 دولة ونموذج ديناميكي أظهر المؤلف وجود علاقة إيجابية قوية بين الصادرات والنمو بالإضافة إلى ذلك تكوين هذه الصادرات مهم في تحديد قوة النمو (Eric, Kouassi Dèdjé, 2020 p12).

4- - نظرة على صادرات المؤسسات ص وم ، بعض التجارب الدولية: إن المؤسسات ص و م عنصر فعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحكم وجودها في جميع الميادين حيث أخذت اليوم مكانة متميزة في السوق الدولية وأصبحت الركيزة التصديرية لجل بلدان العالم خاصة المتقدمة منها وللتعرف على ذلك نتناول ما يلي:

1.4- المقدرة التصديرية للمؤسسات ص وم: إن المقدرة التصديرية للمؤسسات ص و م تتحدد من خلال مقدرتها التنافسية وقيم مبيعاتها والأسواق التي تتفاعل معها في الداخل ولكن هناك عوامل يجب أن تأخذ في الحسبان منها عوامل خارجية ، ترتبط هذه العوامل بالمحيط الذي تعمل فيه المؤسسة، والشكل الموالي يوضح أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار التصدير من طرف المؤسسة (S. Tamer Gavusgil ,1993, p 66) ، إن القوة الاقتصادية للبلد تمكنه من تحديد إمكانيات التصدير، العوامل تجعل من المؤسسات ص و م تتميز بميزة تصديرية وفقا للاقتصاد الذي تنتمي إليه، ترتبط بسياسة البلد تجاه التصدير ومنها الإمكانيات المختلفة التي

تقدم للمصدرين، سعر الصرف والقدرة الشرائية لعملة البلد، فالتغيرات التي تطرأ على العملة تعطي قدرة تنافسية للصادرات أو تقلل منها، مؤشرات الأسواق الخارجية ، أما العوامل الداخلية فمعظم الأبحاث والدراسات توصلت إلى أن هناك عوامل داخلية أساسية تحدد المقدرة التصديرية للمؤسسات وخاصة الصغيرة منها، نستنتج أن هناك عوامل داخلية تؤثر على قرار المؤسسة في التصدير، ومن هذه العوامل تهيئة المؤسسة للتصدير والعوامل التي تجعلها تفكر في تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، الطاقة الإنتاجية وتتعلق بالمعدات والآلات المستخدمة والتي يتم تخصيصها لتلبية الطلب الخارجي بحيث تكون الطاقة الإنتاجية للمؤسسة كافية لتلبية الطلب على منتجاتها (R. Subramanian 1993, p75).

2.4- نظرة على صادرات المؤسسات ص وم في بعض التجارب الدولية: تشير جل الإحصائيات إلى أن حصة الشركات الكبرى في التجارة الدولية أكبر بكثير من حصة المؤسسات ص و م، لكن هذه الأخيرة استطاعت في وقت قصير اقتحام الأسواق الدولية وهذا راجع لنموها وتطورها، وأهم هذه الدراسات التي قامت بها Elisabeth Lefebvre لصالح برنامج الصناعة الكندية استخلصت بأن المؤسسات ص و م تنتج 20% من صادرات دول منظمة التعاون الاقتصادي "OCDE و35% من صادرات الدول الآسيوية كما أن 70% من المؤسسات المصدرة في الولايات المتحدة هي مؤسسات صغيرة أي أقل من 100 عامل (E. Lefebvre, 2011, p1) هذه المؤسسات تعتبر المحرك الرئيسي للتصدير في الولايات المتحدة الأمريكية وقد لوحظ نفس الاتجاه في كندا حيث أن المؤسسات المندمجة في التصدير تضاعف عددها بين سنوات 2000 /2009, 2011, E. Lefebvre) p3) والمستقبل يوحي بأن هذه الأخيرة ستعرف في السنوات القادمة نموا كبيرا في مجال التجارة الدولية، حتى أن الكثير من الدول أصبحت تعطي للمؤسسات ص و م المصدرة مكانة خاصة وذلك بإنشاء هياكل خاصة تتكلف بتقديم كل الإمكانيات المتاحة لمساعدة هذه المؤسسات على دخول الأسواق الدولية (Cnuced 2015, p62) .

جدول (2) : مساهمة المؤسسات ص وم في الصادرات في بعض دول العالم في 2011 /2012/ 2015

الدولة	مساهمة المؤسسات ص وم في الصادرات%	الدولة	مساهمة المؤسسات ص وم في الصادرات %
الدانمارك	41	فرنسا	40
ايرلندا	40	تركيا	53
ايطاليا	45	السويد	41
المانيا	39	الولايات المتحدة	32
بريطانيا	36	اليونان	42

المصدر: OCDE 2019, Perspectives de l'OCDE sue les Pme
https://doi.org/10.1787/dfc3ab17-fr pp62/64

يلعب التصدير دورًا حيويًا في الاقتصاد الكندي يمثل ما يقرب من 40 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، حوالي 50٪ من المقاولات تعمل في أنشطة تجارية ذات طبيعة دولية بين عامي 2007 و 2009 (Industries Canada 2011) ، لقد زادت قيمة صادرات الأعمال الصغيرة إلى 5.5 مليار دولار في عام 2009 أو ما يقارب من 2٪ و 7٪ من إجمالي قيمة صادرات الأعمال الصغيرة، لقد ازدادت حصة المؤسسات ص وم في الصادرات بشكل ملحوظ فاقت 50٪ في بعض البلدان بما في ذلك استونيا (69٪) وقبرص (61٪) وأيرلندا (57٪) ، إن الدول التي تمتلك أكبر حصة من صادرات المؤسسات ص وم هي جميعها أعضاء في الاتحاد الأوروبي وبالمقارنة فإن حصة المؤسسات ص وم أقل بكثير في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي مثل الولايات المتحدة (28٪) على الصعيد العالمي وعليه فان حصة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إجمالي صادرات البلدان

المتقدمة تجاوزت 34٪ في السنوات الأخيرة (OCDE 2017a) على الرغم من الأزمات المتتالية التي يعرفها الاقتصاد العالمي .

جدول (3) : مساهمة المؤسسات ص وم في الصادرات حسب الحجم في بعض الدول الأوروبية 2016

الدولة	م. مصغرة %	م. صغيرة %	م.متوسطة %
ايطاليا	13	24	25
الدانمارك	11	22	43
فرنسا	11	25	25
بلجيكا	15	20	24
هولندا	10	23	36

المصدر: Étude sur les exportations des PME européennes,2016, p9 sur

https://pressroom.ups.com/assets/pdf/European_SME_Exporting_Insights_FRENCH.pdf

نلاحظ أن نسبة المؤسسات المتوسطة المصدرة تساهم بأكثر من 38% في جل الدول الأوروبية أما في الولايات المتحدة الأمريكية كذلك تحتل المؤسسات ص و م الصدارة من حيث عدد المؤسسات المصدرة بـ 96,7%، أما المؤسسات التي توظف أكثر من 500 عامل فلا تساهم سوى بحوالي 3,3% فقط من عدد المؤسسات المصدرة وهذا في سنة 2014 ، ثم تأتي المؤسسات الصغيرة (1-19 عامل) في الصدارة بحوالي 53% لقد بلغت نسبة صادرات المؤسسات ص و م في فرنسا بالنسبة للصادرات الكلية 49% مقابل 51% للمؤسسات الكبرى، ومن حيث طبيعة المؤسسات فقد بلغت حصة المؤسسات الصغيرة 26% والمصغرة 11%، أما المتوسطة فحصتها لا تتجاوز 10% وهذا في سنة 2012 (OCDE 2017a) ، كما استعملت وسائل الاتصال العصرية في التعامل مع الأسواق والبحث عنها فقد وصل عدد المؤسسات ص و م التي تتعامل مع العالم الخارجي بواسطة الانترنيت إلى 48,8% في سنة 2010 بفرنسا(rapport oseo,2010 p25) وللوصول الى هذا الهدف ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وضعت برنامجا (rapport oséo,2010 p27) يتمثل في تسهيل العلاقات مع العالم الخارجي، توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية ووضع برنامج خاص لتمويل الأعمال المرتبطة بالتصدير إنشاء شركات متخصصة في التجارة والتصدير ، أما في الدول النامية مثل في بعض البلدان الأسيوية مثل باكستان وتايلاند بلغت حصة المؤسسات ص و م في الصادرات الكلية لهذه البلدان 30% و35% على التوالي، أما في الهند ففي سنة 2000 بلغت حصة المؤسسات ص و م في الصادرات الإجمالية حوالي 46 %، أما في السنوات التي تلت سنة 2000 فقد ارتفعت هذه النسبة إلى 93% منها 45% منتجات صناعية، أما في كوريا الجنوبية فقد وصلت هذه النسبة إلى 39% سنة 2009 وسنغافورة التي وصلت حصة المؤسسات ص و م إلى 40% من إجمالي الصادرات الكلية ، إن تنمية الصادرات يعد قضية هامة في الدول النامية، فمعظم هذه الدول ولحد اليوم صادراتها من المنتجات الصناعية والخدمات لا يتعدى 1 % والباقي هو صادرات من المواد الأولية لذا من الضروري بالنسبة لهذه البلدان دعم وتنمية قطاع المؤسسات ص و م والتي يمكن أن تؤدي دورا محوريا في تنويع صادراتها (rapport cnuced, 2010, p58).

5- واقع قطاع المؤسسات ص وم في الجزائر وأهميتها: إن الوضعية الاقتصادية التي كان عليها الاقتصاد الجزائري في العشرية الأخيرة من القرن الماضي أدت إلى التفكير بالنهوض بقطاع المؤسسات ص و م، وتدعيم الخواص بالدرجة الأولى للاستثمار فيها باعتباره وسيلة للخروج من الوضع الاقتصادي السائد وقدرته على استغلال الطاقات المادية والمالية المحلية المعطلة، كما أنه يلبي طموحات الراغبين في الاستثمار الفردي والتملك وبهذا يتم استقطاب رؤوس أموال جديدة كانت معطلة وخارجة عن الدورة الاقتصادية أو كانت وجهتها الاستهلاك والتبذير، بالإضافة إلى إقحام المجتمع في التنمية الاقتصادية، أي مشاركة المجتمع المدني المحلي حتى لا تبقى الدولة تتحمل لوحدها أعباء التنمية الشاملة أو ما يسمى بالمشاركة الشعبية في التنمية

(مدني بن شهرة 1998)، ولإبراز واقع المؤسسات ص و م في الجزائر وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية نتناول العناصر الآتية:

1.5- نبذة عن تطور المؤسسات ص و م في الجزائر: مع بداية القرن الحالي أدركت الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم مدى أهمية المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية، هذا الإدراك جاء نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع نهاية الثمانينات والتي عجلت بتبني إصلاحات اقتصادية والتحول من اقتصاد موجه إداري إلى اقتصاد السوق، هذه الإصلاحات التي أفرزت مجموعة من الآثار السلبية خاصة في الجانب الاجتماعي بحيث ارتفع معدل البطالة وبالتالي معدل الفقر مع تراجع معدلات النمو خاصة في القطاعات الإنتاجية ، تواجه المؤسسات ص وم في الوضع الراهن العديد من المشاكل التي تعيق تسييرها وتنميتها لذلك تطلب مراجعة القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم بإصدار القانون 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات ص وم لقد حدد هذا القانون تعريف وتصنيف جديدين للمؤسسات ص وم كما ركز على تطويرها من خلال آليات جديدة تساهم في ترقية وتطوير هذه المؤسسات (أمينة قهواجي 2019، ص 2)، فغداة الاستقلال ورثت الجزائر مجموعة من المؤسسات ص و م تم تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بالتسيير الذاتي، إن السياسة التنموية المنتهجة من طرف الجزائر بعد 1967 ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما مؤسسات القطاع الخاص تم تأطيرها بموجب قانون الاستثمار 1966(بن أشنهو 1978 ، ص54) هذا القانون الذي كرس احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي أما الأهمية التي أولاها المخطط الرباعي الثاني لقطاع المؤسسات المحلية وهذا لأجل توزيع التنمية على مختلف مناطق الوطن لكن هذه المؤسسات تركزت أكثر في الولايات كما أن تأثيرها كان ضعيفا على التنمية ، أما برامج التنمية الإنعاش الاقتصادي فقد دعمت قطاع المؤسسات ص وم مع صدور القانون التوجيهي لهذه المؤسسات مع تدعيم المحيط الاقتصادي والقانوني وإعادة تهيئة 21 منطقة صناعية و05 مناطق نشاط، إعادة تأهيل 38 وحدة صناعية، عصرنه 1600 كلم من الطرقات الوطنية، 2250 كلم طرق ولائية و4600 كلم طرق بلدية (عمار علوني 2010) ، أما آثار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) على قطاع المؤسسات ص وم إن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) كان له انعكاسات على قطاع المؤسسات ص و م من حيث توجيه الاستثمار إلى القطاعات ذات العلاقة بالمحيط الاقتصادي ساهمت ولو بشكل بطيء في نمو وتطور تعداد المؤسسات ص و م حيث وصل عددها نهاية 2008 إلى حوالي 331387 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة أي بمعدل نمو قدره 30.7 % (عمار علوني 2010)

2.5- أهمية المؤسسات ص وم في الجزائر: لقد تم استحداث العديد من الهيئات الداعمة للمؤسسات ص وم ومنها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والجدول الموالي يبين نشاط هذه الهيئات:

جدول (4): تطور تعداد المؤسسات ص وم - العمالة والاستثمارات 2016/2018

هيئة الدعم/ مؤسسة ص وم	2016	2017	2018
Ansej	364000	370210	374325
Cnac	135376	140391	143493
Angem	769643	796333	844926

العمالة

هيئة الدعم/ عامل	2016	2017	2018
Ansej	870617	882003	892699
Cnac	280526	292942	300602
Angem	1154472	1194499	1267389

الاستثمارات

هيئة الدعم	2016 دج	2017 دج	2018 دج
Ansejدج	1139598027 486	1167646867035	11189162058
Cnac مليون دج	434832,77	292942,30	471951,51
Angemدج	47199659988,88	49691596108,88	53947900465,80

المصدر: جدول مجمع من معطيات النشرية الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم 2016 / 2018

إن التدعيم الذي عرفه قطاع المؤسسات ص و م جعله ينمو بحوالي 73.6% بين سنوات (2003 – 2018) بحيث انتقل عدد المؤسسات ص و م الخاصة من 288587 مؤسسة إلى 1093170 أي بزيادة قدرها 804583 مؤسسة في ظرف ستة عشر سنة، أي بمعدل 53638 مؤسسة في السنة وهو معدل ضعيف جدا مقارنة حتى ببعض الدول النامية وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول (5): تطور تعداد المؤسسات ص و م (2003 – 2008 – 2010 – 2015 – 2018)

السنوات	2003	2010	2015	2018	النمو 2018/2003
مؤسسات خاصة	288587	619072	934569	1093170	73.6

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية ، وزارة الصناعة والمناجم (2003-2018)

جدول (6): تطور العمالة في قطاع المؤسسات ص و م (2003 -2018)

السنوات	2003	2010	2015	2018
العمالة في قطاع المؤسسات ص م	705000	1625686	2371020	2601958
العمالة الإجمالية	6700000	9375000	10594000	10858000
مساهمة قطاع صم	10.52	16.70	22.38	23.93

المصدر: جدول مختصر من خلال نشرية المعلومات الإحصائية وزارة الصناعة والمناجم (2003 – 2018)

والجدول يوضح وأن مساهمة قطاع المؤسسات ص و م بما فيها قطاع الصناعات التقليدية في التشغيل لا تتعدى 20% وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببعض الدول التي تجاوزت حصة هذا القطاع في التشغيل 70% و أكثر، أما مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في القيمة المضافة الإجمالية فقد وصل إلى حوالي 80% في 2018

و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 80.80% في نفس السنة (خلال نشرية المعلومات الإحصائية وزارة الصناعة والمناجم 2018)

6-- هيكل التجارة الخارجية في الجزائر: لقد انتقلت الجزائر من احتكار التجارة الخارجية إلى تبني مبدأ حرية التجارة الخارجية في إطار التحول إلى اقتصاد السوق بعد أزمة الثمانينات وانهيار البترول كما أن سياسة الحماية ثبت فشلها حيث بقي الاقتصاد مرتبط الصادرات الأحادية وغياب أي تنوع فيه وعليه يمكن التطرق إلى هيكل التجارة الخارجية في الجزائر في الأتي:

1.6– هيكل التجارة الخارجية: تعتبر الجزائر من البلدان التي مازالت تعتمد على العالم الخارجي من حيث الواردات في الكثير من المواد الحيوية وعلى كثير من المستويات، فوفقا للإحصائيات والمعطيات التي تقدمها مختلف الجهات سواء وزارة المالية أو غيرها مازال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على تصدير المحروقات والجدول الموالي يبين الميزان التجاري للجزائر 2019/2018 .

جدول (7): الميزان التجاري للجزائر 2019/2016 مليون دولار

البيان	2016	2017	2018	2019
الواردات	47089	22986	46330.21	41934.12
الصادرات	30026	18141	41797.32	35823.54
الميزان التجاري	-17063	4845 -	-4532.89	-6110.57
معدل التغطية	78.2	79.21	90.22	85.43

Source : CNIS: Conseil national de l'information statistique, disponible sur le site, //www.douane.gov.dz/cnis/stat/ent_statis.asp

لقد بقيت صادرات المحروقات في الجزائر لا تقل عن 93.8 % من إجمالي الصادرات أما الصادرات خارج المحروقات والمكونة من المواد نصف المصنعة وبعض التجهيزات وبعض المواد الخام فلا تتجاوز 7.20% أي ما يعادل 2580.37 مليون دولار مع انخفاض بحوالي 11% مقارنة بسنة 2018 وعليه بلغ حجم العجز التجاري في 2019 حوالي 6.11 مليار دولار، والجدول الموالي يوضح هيكل الصادرات في الجزائر للفترة 2018-2019 (مليون دولار أمريكي).

جدول (8) : تطور الصادرات في الجزائر 2019/2018

السنوات	2016	2017	2018	2019
صادرات المحروقات	28246	32873	38871.75	33243.17
الصادرات خارج المحروقات	1780	1890	2925.56	2580.37
نسبة الصادرات خارج المحروقات	5.93	5.44	7.00	7.20
نسبة صادرات المحروقات	94.07	94.56	93.00	92.80

Source : Douane Algérie,2016/ 2019, Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie, pp 1/32

يلاحظ من الجدول سيطرة شبه كلية لقطاع المحروقات على مجمل الصادرات بنسب تفوق 93 % ما يدل على أن منتجاتنا مازالت لم ترق إلى مستوى السوق بحيث نجد نسبتها من إجمالي الصادرات لا يتعدى نسبة7 %وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد على عائدات البترول دون مساهمة القطاعات الأخرى المنتجة للثروة في تمويل التنمية الأمر الذي يعرضه إلى أزمات ومخاطر في حالة انخفاض أسعار المحروقات كما حدث في منتصف الثمانينات من القرن الماضي (علي عز الدين، محمد حشماوي 2020)

جدول (9): أهم المواد المصدرة خارج المحروقات للسنوات (2019/2017) (مليون دولار أمريكي)

الصـــــــــادرات / السنوات	2017	%	2018	%	2019	%
مواد غذائية	348	18	373.37	12.78	407.86	15.81
مواد خام	73	4	92.39	3.16	95.95	3.72
معدات زراعية	23.8	1.2	0.31	0.01	0.25	0.01
مواد نصف مصنعة	830	44	2335	79.83	1956.92	75.84
تجهيزات مختلفة	50.2	32.8	123.52	4.22	119.39	4.63
المجموع	1.879	100	2925.56	100	2580.37	100

Source : CNIS: Conseil national de l'information statistique, disponible sur le site www.douane.gov.dz/cnis/stat/ent_statis.asp//

هذا الجدول يبين مدى ضعف حصة الصادرات خارج المحروقات، حيث تأتي المحروقات في الصدارة بحوالي 95% مما يثبت أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد على الثروة البترولية في تمويل التنمية، أما من حيث نوعية المواد المصدرة فنجد أغلبها عبارة عن بقايا الصناعات أو الزيوت المستخرجة من مشتقات البترول، وتبقى الصادرات من المواد الغذائية والمواد الصناعية أي المصنعة محليا ضعيفة جدا لا تتعدى 0,59% مثل المياه المعدنية والغازية ، إن سياسة الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية، أصبح يشكل هاجسا للحكومات. في الجزائر، ولذا تبنت كل الحكومات المتعاقبة سياسة تدعيم الصادرات خارج المحروقات عن طريق تدعيم قطاع المؤسسات ص و م ورسم إستراتيجية شاملة بهدف الوصول بالصادرات خارج المحروقات إلى مستويات متقدمة، بالإضافة إلى تأهيل قطاع المؤسسات ص و م لاقتحام السوق الدولية، لكن هذا لم يتحقق بعد، حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستوى المطلوب.

2.6- مساهمة المؤسسات ص وم في صادرات الجزائر: أصبح تحرير التجارة الخارجية ضرورة ملحة في الوقت الحاضر حيث تساهم في التنمية الاقتصادية لجل الدول إلا أن تحرير التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية كان ولا يزال يكتنفه الكثير من الصعوبات والمشاكل وذلك لأن أغلب منتجات الدول الناميه لا تزال غير قادرة على منافسة منتجات الدول الصناعية المتقدمة سواء من حيث الجودة والسعر (Abdellah Redouane, 2017 p4) لقد أشارت الدراسة التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) إلى أن 25% من المؤسسات ص و م في الدول الأعضاء تتوفر على قدرات تنافسية على المستوى الدولي وأن 40% من رقم أعمالها يأتي من نشاطها التصديري كما تساهم هذه المؤسسات بحوالي 25% و45% من الصادرات العالمية (OCDE 2017a) ، أما في الجزائر فقد بلغت الصادرات قرابة 33 مليار دولار في 2019 منها ما يقرب من 93٪ من المحروقات بينما لا تزال الصادرات خارج المحروقات هامشية حيث بلغت قرابة 2.36 مليار دولار وهذا يمثل 7.24٪ من إجمالي حجم الصادرات (نشرية المعلومات الإحصائية وزارة الصناعة والمناجم 2018)، لقد غطت خلال السنوات الأخيرة صادرات القطاع الخاص 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، حيث تحتل الجزائر الرتبة العشرين في القارة الإفريقية من حيث صادرات المؤسسات ص و م أما عدد المؤسسات المصدرة فلم يتعدى 302 مؤسسة سنة 2003 تمثل 4% من إجمالي الصادرات الكلية أي ما يعادل 600 مليون دولار أمريكي (الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة) موزعة على المنتجات النصف مصنعة، مواد خام، تجهيزات صناعية، سلع غذائية، سلع استهلاكية وتجهيزات فلاحية.

أما من حيث الشكل القانوني للمؤسسات ص و م وصل عدد المؤسسات الخاصة المصدرة حوالي 215 مؤسسة والعامة 87 مؤسسة، كما بلغت حصتها في الصادرات الكلية حوالي 4% (الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، والجدول الموالي يوضح صادرات المؤسسات ص و م في 2016.

جدول (10): حصة صادرات المؤسسات ص و م في الصادرات الكلية (2018).

المواد	%
مواد نصف مصنعة	3.00
مواد خام	0.27
تجهيزات صناعية	0.26
مواد غذائية	0.21
مواد استهلاكية	0.14
تجهيزات فلاحية	0.12

المصدر: ، تم حسابها اعتمادا على نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة الصناعة والمناجم 2018، ص 43.

من الجدول يتبين مدى ضعف مساهمة المؤسسات ص و م في الصادرات بحيث مساهمتها في الصادرات لا يتجاوز 2 % وهي مساهمة ضعيفة جدا مقارنة لما وصلت إليه صادرات المؤسسات ص وم في بعض الدول الصاعدة مثل تركيا والمغرب وغيرهما من الدول تجاوزت 50 % وأصبحت تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (علوني عمار 2018 ص 156):

3.6- الهيئات الداعمة للصادرات: من أجل دعم الصادرات خارج المحروقات وخاصة صادرات المؤسسات ص وم ودمج المؤسسات الجزائرية في السوق الدولية تم تدعيم قطاع التصدير بعدد من الهيئات ومنها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري . وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12جوان 2004م تعتمد وكالتنا سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تعمل تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين وتعد الوكالة ألجكس أداة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية PROMEX (المرسوم التنفيذي رقم 96/214) حيث أسندت له مهمة ترقية الصادرات خارج المحروقات والمشاركة في وضع الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات، بالإضافة إلى تقديم كل المعلومات ذات الفائدة بالنسبة للمؤسسات الخاصة أو العامة عن التجارة الدولية والأسواق الدولية، الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة (CACI) (المرسوم التنفيذي رقم 96/94) ، مهمتها الأساسية التكفل بمصالح العاملين في مجال الأعمال تجاه السلطات المحلية، بالإضافة إلى تقديم كل المعلومات عن النشاطات الصناعية والتجارية ومكان تواجدها، الوكالة التجارية لتأمين وضمان الصادرات (CACEX) أنشأت بعقد موثق تم الاكتتاب فيه بحصص متساوية بين خمسة بنوك هما، البنك الوطني، البنك الخارجي، القرض الشعبي، بنك التنمية وبنك التنمية المحلية وخمسة مؤسسات تأمين منها الشركة الجزائرية للتأمين، ، الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين (CAAT) وغيرهما من شركات التأمين النشطة في السوق الجزائرية، والمهمة التي أوكلت إلى هذه الوكالة تتمثل أساسا في تأمين المخاطر الناجمة عن التصدير، كما تم إنشاء عدة هيئات أخرى من أجل تدعيم الصادرات خارج المحروقات والتكفل بانشغالات المؤسسات ص و م بالدرجة الأولى مثل الشركة الجزائرية للمعارض (SAFEX)، والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL) التي أنشأت في 20 جوان 2001 من أجل الدفاع عن حقوق المصدرين، بلغ عدد المنخرطين فيها حوالي 100 مصدر من أصل 400 مصدر لحد الآن (https://www.anexal.dz/statistiques/) ، ونظرا لان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومنها المؤسسات ص وم عاجزة على الدخول إلى السوق الدولية مع ضعف مقدرتها التنافسية وقلة خبرتها وضعف مستواها التكنولوجي كان لابد من وضع إستراتيجية لتأهيلها وتقوية مقدرتها التنافسية وتحضيرها للتدويل لكن هذا البرنامج لم ينجح إلى حد بعيد ولم تستفيد منه إلا قلة قليلة من المؤسسات ص وم .

7- **نتائج الدراسة:** يعاني قطاع المؤسسات ص و م بصفة عامة من العديد من المشكلات جعلت مساهمته في التنمية ضعيفة من بينها مشكلة التمويل حيث 60% من المشاريع لا تجد طريقها للتمويل بسبب الشروط والضمانات المطلوبة من طرف البنوك، والتي لا تتوفر لدى غالبية الشباب، بالإضافة إلى ضعف فعالية هيئات ضمان القروض، ضعف تأطير ومرافقة المشاريع الصغيرة، مما زاد من نسبة اختفاء هذه المشاريع في السنة الأولى من الانطلاق، ضعف فعالية الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البيروقراطية وطول مدة دراسة الملفات المقدمة لمختلف الهيئات مما أدى بالكثير من الشباب البطال الإحجام عن القيام بأي نشاط خاص، حجم الاقتصاد غير الرسمي ومنافسته غير القانونية للمؤسسات التي تنشط في الإطار الرسمي أثر على القدرة التنافسية لهذه الأخيرة، غالبية المناطق لا تملك منطقة نشاط تمكنها من استقطاب استثمارات الخواص في قطاع المؤسسات ص و م.

أما في مجال المقدرة التصديرية فقد توصلت الدراسة من خلال تحليل المعطيات والتأكد من الفرضيات إلى النتائج الآتية:

أ- غالبية المؤسسات ص و م لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي فقط بالتعامل مع السوق المحلية.

ب- لا يوجد إطار فعال يسمح للمؤسسات ص وم بدخول الأسواق الدولية على الرغم من وجود بعض الهيئات التي تشجع هذه المؤسسات على التصدير ودخول الأسواق الدولية،

ج- الدراسات الاقتصادية سواء على المستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي مازالت بعيدة عن واقع التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

د- النقص الكبير في التأطير وخاصة الإطارات المختصة في مجال التصدير والتجارة الدولية.

هـ- قلة المعلومات حول الأسواق الدولية.

و- ضعف معدل صرف الدينار الذي أثر على المؤسسات ص و م من حيث القدرة على التصدير.

ر- الفارق الكبير في استخدام التكنولوجيات المتطورة في المؤسسات الجزائرية والمؤسسات في البلدان الأخرى.

ز- ضعف جودة المواد المستخدمة في الإنتاج وحتى المواد الخام المستوردة لا تتطابق في كثير من الأحيان مع المواصفات الدولية.

ط- المؤسسات ص و م لا تملك المعلومات الكافية عن الأسواق، بالإضافة إلى تداخل صلاحيات العديد من الجهات وهي الجمارك، النقل، البنوك، التأمينات، المصالح الجبائية، مؤسسات الدعم... الخ، والتي لها علاقة بالتصدير.

8- **التوصيات:** في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية يتطلب من الجزائر تنويع اقتصادها وبالتالي تنويع صادراتها بوضع إستراتيجية واضحة المعالم يكون الهدف منها تأهيل مؤسساتنا ببرنامج عملي ميداني وترقية الإبداع والابتكار وتخصيص ميزانية لذلك مثلما هو معمول به في دول العالم لترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري وبالتالي قطاع المؤسسات ص وم ورفع القدرة التنافسية للمنتوج الوطني والعمل على إدخاله إلى السوق العالمية وتوجيه المؤسسات ص وم للاستثمار في المنتجات ذات المزايا التنافسية في الأسواق الدولية وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية تؤمن بضرورة الخروج من اقتصاد الريع إلى الاقتصاد الحقيقي المنتج.

9- **الخلاصة:** إن هذه العراقيل تتطلب تدخل الدولة و العمل على توسيع صلاحيات هيئات الدعم وتسهيل الإجراءات المرتبطة بالتصدير والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية حتى تتمكن المؤسسات ص و م من دخول الأسواق الدولية ورفع حصة الصادرات خارج المحروقات والتحضير لما بعد البترول في الجزائر، ومقارنة ببعض دول حوض المتوسط نجد أن عدد المنظمات و الهيئات المؤطرة للمؤسسات ص و م في مجال التصدير متعددة، فعلى سبيل المثال وليس الحصر نجد في فرنسا عدة هيئات تقدم الدعم للمؤسسات ص و م مثل مديرية العلاقات الاقتصادية الخارجية التي تقدم الدعم المالي، بالإضافة إلى تأطير المؤسسات ص و م

في الأسواق الدولية ، والمديرية الجهوية للتجارة الخارجية التي تضم 23 فرعا ومهمتها البحث عن المؤسسات التي لها القدرة على التصدير لمساعدتها ماليا وتدعيمها لدخول الأسواق الدولية، مركز التوسع الاقتصادي الذي يتواجد في 126 دولة ومهمته تدعيم المؤسسات ص و م وتشجيعها على التصدير، هذا بالإضافة إلى المركز الفرنسي للتجارة الخارجية (CFCE) المكلف بتدعيم المؤسسات بالمعلومات الكافية عن التجارة الخارجية ومؤشرات تطورها(Les cahiers de l'industrie, N° 57, Mai 2000, P 5) ، فعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الجزائر قصد رفع حصة الصادرات خارج المحروقات إلا أن مستواها مازال ضعيفا، حيث لم يتعدى 1,8 مليار دولار أمريكي لحد اليوم وحتى هذه الصادرات بقيت محصورة في بعض المواد المعدنية وفضلات الصناعة وهذا يتطلب إعادة تفعيل برنامج تأهيل المؤسسات ص وم ووضع استراتيجيه واضحة لدعم قطاع المؤسسات ص وم لإدراجه وإدماجه في التصدير.

المراجع:

1- المراجع باللغة الوطنية:

الكتب:

1- **أيمن عمر**، 2007، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية الإسكندرية، ج م ع ، ص .40

2- **صفوت عوض الله** 1993 ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التصنيع و التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص.24

3- **منظمة التعاون الاقتصادي** 2018 ، مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطية ، التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الموقع

https://doi.org/10.1787/9789264310032-ar

4- **عبد اللطيف بن أشنهو** 1978 ، التنمية والتخطيط، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، ص 14.

الرسائل الجامعية:

1- **علي عبد الله قائد 1993**، معوقات تنمية المؤسسات ص و م في البلدان النامية مع إشارة خاصة للجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ج م ع ، ص3.

2- **أحمد مندور** 1997 ، دور الصناعات الصغيرة في زيادة فرص العمالة المنتجة في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ج م ع ، ص .84

3- **سليمان دحو** 2016 ، المنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات ، حالة تسويق التمور، رسالة دكتوراه جامعة باتنة ، ص 555/1

4- **بن طيرش عطاءالله**، 2017، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات ص وم الجزائرية، رسالة دكتوراه العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ،

5- **عمار علوني، 2010** ، دور المؤسسات ص وم في التنمية المحلية حالة ولاية سطيف، كلية الاقتصاد جامعة سطيف

المقالات والتقارير:

1- **مدني بن شهرة**: سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر، برنامج وآثار:، ، ص 16 و17. مقالة منشورة على الموقع:

http://www.4shared.com/file/247389905/fa90107/html

2- **علي عز الدين، محمد حشماوي** 2020 ، صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بين الواقع والأفاق ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلد 6 عدد 1

3- **بوزيان عثمان 2006** ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي،جامعة الشلف، 17 و 18 أفريل ص 767

4- **أمينة قهواجي** 2019 ، آليات تطوير وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون 2/17 مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد ص 159 /185 .

5- **عبد الشفيع عيسى** 1988، الصناعات الصغيرة والتطور التكنولوجي، ندوة الصناعات الصغيرة، معهد التخطيط القومي، القاهرة نوفمبر 1988، ص 652 (مجلد الندوة)

6- **مركز التجارة العالمي**، 1993 ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة العالمية، جنيف 1993، ص 9

7- **عابد العبدلي**، 2005 ، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، عدد27 على www.drabid.net/paper2.pdf الاطلاع 2017/10/12 .

القوانين والمراسيم:

- **المرسوم التنفيذي رقم 214/96**، المؤرخ في 01 أكتوبر 1996 المتعلق بإنشاء الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية

- **المرسوم التنفيذي رقم 94/96**، المؤرخ في 03 مارس 1996 المتعلق بإنشاء الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة

- **قانون رقم 17-02** مؤرخ في 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المراجع باللغة الأجنبية:

- ***G.Lecointre**, 2006, La Pme l'entreprise de l'avenir, éd. Gualino, Paris, pp 85/87*
- ***OCDE, 019**, Perspectives de l'Ocde sur les Pme et l'entrepreneuriat, Editions OCDE, Paris http://www.oecd.org/fr/innovation/perspectives-de-l-ocde-sur-les-pme-et-l-entrepreneuriat-2019-dfc3ab17-fr.htm , consulté 20/12/2020*
- ***OCDE (2017a)**, Panorama de l'entrepreneuriat 2017, Editions OCDE, Paris*
- ***CNUCED, 2018,** Diversification et création de valeur ajoutée, pp 1-20, sur https://unctad.org*
- ***E. Lefebvre,** 2011, PME. L'exportation et création d'emploi, programme industrie, Canada*
- ***R. Subramanian** 1993, Comment Répondre aux besoins d'informations des Pme pour l'exportation, , Genève 1993, P 75*
- ***CNUCED 2015**, Rapport sur les Pays les Moins Avancés L'entreprenariat au service de la transformation structurelle, sur https://unctad.org/fr pp 1/214*
- ***S. Tamer Gavusgil 1993**, exportations du PME des pays en développement, enjeux et perspectives, CNUCED, Genève*

- ***Thèses et Mémoires** :*

– ***Douar Brahim, 2017,** Essai d'analyse du processus d'internationalisation des Pme algériennes : un défi pour les compétences du dirigeant, thèse de doctorat, fac éco , Univ de Tizi-Ouzou*

- ***Jeanne Kaspard, 2019,** Le système d'information des Pme exportatrices libanaises : doctorat, Gestion et management. Université Montpellier, France, consulté 10/7/2019 https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-02468959*

– ***Nawal Cherief** , 2012, Promotion des exportations et performance à l'exportation des Pme, Mémoire de grade de maitrise , HEC Montréal , pp 1/83*

-***Articles et rapports** :*

- ***Les cahiers de l'industrie,** N° 57, Mai 2000, P 5. Disponible sur le site (www.industrie.gouv.fr/biblioth/cahiers.html) , consulte 10/8/2017*

https://ec.europa.eu/eurostat/fr /2016
- **Abdellah Redouane,2016**, *L'exportation dans les PME algériennes : quelques réalités, illustration à partir de la région de Bejaia , Marché et organisations /1 (n° 28),*
- **Rahmani Yamina**, *2017, Les déterminants des Pme exportatrices Algériennes : le cas des Pme de la wilaya d'Oran* مجلة الباحث الاقتصادي العدد 4
- **Ouali Nadjia , Souman M. Ouidir, 2018** *Diversification des exportations et croissance économique en Algérie, Revue Des Etudes Economiques Approfondies N° 08/ Université de Bejaia/ pp 2-24. consulté 10/5/2019*
- **Felix N'Zue** *, 2004, Le Rôle des Exportations dans le Processus de Croissance Economique de la Côte d'Ivoire: Ses Implications pour des Stratégies de Création d'Emplois Durables, African Development Review, https://www.researchgate.net/publication/229544418, consulté 10/5/2017.*
- **Palakiyem Kpemoua, 2016,** *Exportation et Croissance Economique au Togo, Sciences de l'Homme et Société / Economies et finances , sur https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01332738 pp 1/28 consulté le 12/12/2020*
- **Raja Vinesh Sannassee et autres, 2004**, *Diversification des exportations et Croissance économique le cas de l'ile Maurice, PP 1/14 sur https://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/cmark_chap1_f.pdf*
- **Eric, Kouassi Dèdjé, 2020.** *Contribution de la Diversification des Exportations a la Croissance Economique en Côte d'Ivoire. European Scientific Journal, ESJ, 16(10), 297. https://doi.org/10.19044/esj.2020.v16n10p297*
- **Jean-Claude Berthélemy, 2005**, *Commerce international et diversification économique, Dans Revue d'économie politique 2005/5 (Vol. 115), pages 591 à 611*
- **Industrie Canada 2011**, *Les petites entreprises exportatrices canadiennes sur https://www.bdc.ca/fr/documents/other/PSRPE_Juin2011.pdf*
-**Rapport OSEO, 2011**, *sur la PME, Les PME et l'exportation, Observatoire des Pme, P 109*
Étude sur les exportations des PME européennes,2014, p9 sur https://pressroom.ups.com/assets/pdf/European_SME_Exporting_Insights_FRENCH.pdf
- **PME**, *2005 , Atouts et handicaps, problèmes économiques, N°2. 885, , P 12.*
- **Rapport OSEO** *, 2006 ,sur la PME, Les PME et l'exportation, , P 109.*
- **CNIS**: *Conseil national de l'information statistique, disponible sur le site: (HttP//www.douane.gov.dz/cnis/stat/ent_statis.asp).*
- *Intervention du président d'ANEXAL, rencontre des exportateurs, Alger, 12 Novembre 2007.*
- **Rapport** *Place des PME dans les exportations Française, Disponible sur le site: (http/www.Finances.gouv.fr/notes-bleues/nbb/239-PME.HTM*
- **Statistiques Canada 2008,** *Profil des exportateurs Canadiens de 1993 à 2006, Catalogue N° 65-506X,*
- *Bulettin D'information statistiques Pme, Ministre de L'industrie et Des Mines, 2017/2018/2019/2020, sur http://www.mdipi.gov.dz/, consulté 01/09/2020*
- **Statistiques du Commerce Extérieur** *de l'Algérie, 2016/2017/2018/2019*
- **ANEXAL 2019,** *Revue de L'importateur, Alger, Algérie*